

الصحافة الاقتصادية بين أهمية المعلومة وتنوع المصدر

كهينة بركون

كلية علوم الإعلام و الإتصال / جامعة الجزائر 3

ملخص

إن المعلومة الاقتصادية الناجعة هي التي تعزز علاقة الثقة ما بين الحاكم والمحكوم، وهي التي تسمح كذلك باستمرار وتطوير الثقة المتبادلة بين الدول. ولهذا ينبغي على المؤسسات العمومية والخاصة أن تكون مرنة ومتساهلة مع الإعلاميين لكي يتسنى لهم الحصول على المعلومة الاقتصادية الصحيحة بكل سهولة وذلك من أجل توجيه وتنوير الرأي العام. يهدف الكاتب من خلال هذا المقال إلى تعريف المعلومة الاقتصادية ومدى أهميتها على مستوى الفرد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية

الصحافة الاقتصادية، المعلومة الاقتصادية، العملية الاقتصادية، مصادر المعلومة.

المقدمة

تعد الصحافة في كافة المجتمعات الحديثة المصدر الأساسي للمعلومات حول القضايا التي تمس الشعب، وفي المجتمعات التي تتبنى فيها الصحافة الحرة إدارة مداولات ومناقشات حرة، وتكفل تبادل وجهات النظر، حيث تلعب المؤسسات الصحفية الدور الرئيسي بوصفها المنتدى الأول لعرض وجهات النظر المتباينة، أو الوصول إلى إجماع بين الأفكار المتقاربة. فالنمو الاقتصادي السريع واكمه بروز قضية المعلومات على السطح بوصفها قضية هامة من القضايا المتعلقة بالأعمال، التجارة وغيرها من المجالات الأخرى، وبات الالتزام نحو نشر المعلومات وإتاحتها من أهم جوانب التنمية، دون أن ننسى أثر المعلومة على القرار الاقتصادي في ظل الدور الحيوي والاستراتيجي للصحافة الاقتصادية، واعتماد هذه الأخيرة على مصادر قوية وفعالة تساهم في ترسيخ السلوك الاقتصادي الرشيد من أجل اتخاذ القرار السليم.

المعلومة الاقتصادية

يقول الأستاذ (جاسم محمد جرجيس): «أصبحت المعلومات عنصرا فاعلا في تطوير الحضارة الإنسانية وفي جميع الانجازات في فروع المعرفة المختلفة كالعلوم النظرية والتطبيقية، العلوم الإنسانية، والفنون على مختلف أنواعها ومجالات تخصصها حيث تتميز المعرفة البشرية بكونها حالة نماء مستمرة، وأن مسيرة تطورها لا تقتصر على أمة دون الأمم الأخرى»⁽¹⁾.

إن توفير معلومات دقيقة عن التعاملات المالية، التطورات الاقتصادية وأحوال السوق أمر حيوي لتطور وهو الديمقراطية، فحتى في البلدان التي تتردد حكوماتها في إعطاء الصحافة الحرية الكاملة، لا تكون للمعلومات المقدمة عن التجارة والاقتصاد ذات فائدة تذكر ما لم تكن دقيقة وموازنة ومنفتحة⁽²⁾.

يقصد بالمعلومة الاقتصادية «مجموعة البيانات، الأخبار، الأرقام والدلالات المؤكدة وغير المؤكدة التي تتعلق بواقع اقتصادي معين، سواء كانت تلك المعلومات عامة أو خاصة، بغض النظر عن درجة تأثيرها في القرار الاستثماري وقد تتعلق هذه المعلومات بالدولة والحكومة بصفة عامة، أو بشركة من الشركات التجارية أو إدارة من الإدارات الحكومية أو الخاصة، وقد تكون المعلومة الاقتصادية عامة متاحة للجميع، كتلك المنشورة في الصحف والدوريات والمواقع الالكترونية المتخصصة، وقد تكون غير معلنة وهي إما معلومات خاصة، كتلك التي تقدمها المراكز الاستشارية عند إجرائها دراسات وبحوث اقتصادية في مختلف المجالات الاستثمارية لمستثمر معين لتمكينه من اتخاذ القرار المناسب، وإما معلومات اقتصادية سرية يحظر نشرها أو اطلاق الغير عليها إلا وفقا للإجراءات الرسمية، كتلك التي تؤثر تأثيرا جوهريا في أسعار الأسهم أو تلك المعلومات التي يفرض النظام الالتزام بالحفاظ على سريتها كالأسرار التجارية»⁽³⁾.

المعلومة الاقتصادية عبارة عن مجموع مركب من الإشارات الكمية عن حجم الاقتصاد الحقيقي في السعر وبعض النسب المئوية⁽⁴⁾، والمكونات الرئيسية لهذه المعلومة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات كبيرة وهي:

- المعلومات حول الأقسام الاقتصادية (الإنتاج الداخلي الخام، الإنتاج الوطني الخام، الدخل الوطني، الاستهلاك، الاستثمار، الاستيراد والتصدير...);

• معلومات حول الأقسام المالية (الكتلة النقدية ومكوناتها) ومميزات السوق المالية (مدخرات، سعر الفائدة ...) ;

• معلومات حول العلاقات السلوكية (السعر، المضاعفات والنسب المئوية التي تقيس السلوك الخاص بالأفراد داخل كل النشاطات الاقتصادية).

والمعطى أن هذه المعلومات تصف النتائج المختلفة للعمليات الاقتصادية، فمن المناسب تحديد أولا ما هي العملية الاقتصادية. فالعملية الاقتصادية تتمثل في كل فعل موحد اجتماعيا يسعى خلال فترة إلى تحقيق النشاطات الاقتصادية أو تغيرات المواضيع الاقتصادية⁽⁵⁾ بشكل ملموس كل العمليات الاقتصادية توافق المعلومات الاقتصادية المحددة التي يمكن أن نصنفها إلى ثلاث مجموعات:

• أولا هناك معلومات تتعلق بالمصادر الوطنية وكيفية توظيفها، هذه المعلومات توافق التحولات، التبادلات ومختلف الاستعمالات للممتلكات والخدمات من طرف الوكالات الاقتصادية، بمعنى أنها تتمثل في المعلومات حول مستوى الاستهلاك، حجم الاستثمار ومستوى التصدير، فالمعلومة التي تحمل المقادير الاقتصادية مرتبطة بنوع آخر من المعلومة المتمثلة في مصادر الموارد بمعنى مستوى الإنتاج والاستيراد.

• ثانيا معلومات حول الموارد والعمل في دولة ما، فهناك معلومات حول عمليات التقسيم التي تتمثل في مكافئة عمال الإنتاج وتقسيم مباشر أو غير مباشر للدخل الوطني.

• وأخيرا المعلومات حول العمليات المالية التي تعطي فكرة حول حركات الدين. هذه المعلومات تترجم الاختلافات حول ممتلكات الوكالات الاقتصادية في الدين بمختلف الأشكال (قرض، وضع...) أي يجب أن تعكس بأمانة اختلافات محفظة الوكالات الاقتصادية المالية.

كل المعلومات حول العمليات الاقتصادية يمكن أن تكون مسحوبة في حسابات وطنية، في الواقع المحاسبة الوطنية عبارة عن تقنية تقدير كمية للنشاط الاقتصادي الذي يسمح بتمثيل وتنظيم كل المعلومات الاقتصادية في إطار تخطيطي منسجم والمتمثل في إطار المحاسب، بتعبير آخر هذه المعلومة تسمح بمعرفة الحالة الصحية للاقتصاد، في

لحظة معينة تزود نظرة كاملة وشاملة لكل الدوائر التي تتداخل مع النظام الاقتصادي، وبالتالي: الإنتاج، العمل، البيع والشراء، الاستهلاك، ربح المال... كلها أفعال تدخل في نطاق الحياة اليومية للأفراد وهؤلاء يحتاجون إلى إعلامهم حول كل الجوانب لأنها تنقل علاقات الترابط المتعددة و المختلفة في إطار النشاط الاقتصادي، وعليه كل واحد منا يعتمد مباشرة على الأقل بكل هيئة الأعمال التي تتسابق من أجل إرضاء حاجياتنا وفي كلمة واحدة عندما تسوء الأوضاع في قطار الاقتصاد الوطني فكل الناس تتحمل عواقب ذلك، فنحن مدعوون لمعرفة جل العمليات الاقتصادية التي نلعب فيها دور الفاعلين الحقيقيين، فمن الضروري بحث أهمية المعلومة الاقتصادية على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة أو الوطن ككل⁽⁶⁾.

أهمية المعلومة الاقتصادية

إن عملية جمع المعلومات الدقيقة تمثل المرحلة الأساسية التي تسبق أي تحرك سياسي أو اقتصادي أو عسكري، ويشير علماء المعلومات إلى أن صياغة المعلومات هي من أسرع الصناعات نمواً في العالم، ويمكن القول بأن الانترنت تقف على قمة الهرم بالنسبة لوسائل الاتصال الأخرى في الحصول على المعلومات⁽⁷⁾.

خلال مؤتمر نظمته منظمة اليونسكو بالتعاون مع كلية الصحافة في جامعة كوينزلاند في أستراليا في سنة 2010 تم اعتماد «إعلان الحق في الوصول إلى المعلومات» الذي أشار إلى أن ضمان الحق في المعلومات «أمر حاسم لاتخاذ قرارات مستنيرة للمشاركة في الحياة الديمقراطية، لرصد الإجراءات العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ويمثل أداة قوية لمكافحة الفساد»⁽⁸⁾.

تظهر أهمية المعلومة الاقتصادية أولاً على مستوى الفرد، فامتلاك معلومة اقتصادية كاملة تسمح بزيادة عقلانية العمل الذي يباشر فيه، لأن اتخاذ القرار الصحيح ينطلق من المعرفة الجيدة للمحيط الاقتصادي، فالمعلومة الاقتصادية تعيننا كأفراد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في الواقع تقوية المنافسة تستدعي توفر شروط من بينها شفافية المعلومة الاقتصادية، بالكيفية التي تؤدي إلى تحسين حالة المستهلك بالقدر الذي يمكن أن يزود بالموثوق بأفضل الأسعار.

إلى جانب آلة الإنتاج، فالمعلومة الاقتصادية الكافية في إطار المنافسة

الوظيفية تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة والتي تؤدي بدورها إلى تحسين مدخول آلة الإنتاج، حيث أن كل مؤسسة مجبرة على تطبيق تقنيات الإنتاج الأكثر فعالية من أجل العيش في مناخ تنافسي، فتوفر المعلومة حول أسعار مختلف الممتلكات والخدمات تقدم للمستهلك صورة ملخصة حول أصغر كمية للموارد الضرورية للإنتاج إذن المعلومة الاقتصادية تسمح للمستهلك باختيار الممتلكات التي تحقق له أكبر رضا وبأسعار قليلة.

علاوة على ذلك، فإن المعلومة الاقتصادية يمكن أن تعيننا كأفراد بطريقة غير مباشرة، لأننا نعيش داخل نظام وكل أثر إيجابي أو سلبي على هذا الأخير يترك آثاره علينا، فمثلاً ارتفاع البطالة في دولة ما يمكن أن يمس حتى الأعضاء الناشطين في المجتمع الذين يملكون عمل، من جهة في حالة الكآبة الاقتصادية الأفراد العاملين يمكن أن تسهم البطالة، ومن جهة أخرى الأفراد الذين لهم عمل مضمون هم غالباً آباء، أمهات، إخوة وأخوات البطالين.

عندما يملك المخططون معلومة كاملة حول حالة الاقتصاد الوطني مع كل المكونات يمكن لهم تحسين قراراتهم، فجمع كل المعلومات الاقتصادية يمثل تمهيد لوضع مخطط. ففي كثير من المجالات المعلومة الاقتصادية هي وسيلة توقع مثل مجال البورصة ويتم التركيز على الأرقام المالية أو على صورة المؤسسة، فالمستثمرون يمكنهم توقع قيمة الأسهم في البورصة في بعض الأيام أو الأشهر مقارنة بقيمته الحقيقية، وهكذا نجد العديد من الأشخاص والمؤسسات تصبح غنية وأخرى تصبح فقيرة لأن التوقعات كانت صحيحة للبعض وخاطئة للبعض الآخر.

في وقتنا الراهن المعلومة الاقتصادية تميل إلى التطور إلى جانب المخططين الذين اهتموا دائماً بالمعلومة الاقتصادية الأساسية لوضع مخطط، فالمواطن واعي أو غير واعي يطالبها كذلك، مؤشرات بعض عادات المواطن لهذا النوع من المعلومات كثيرة، فإلى جانب الصحافة المتخصصة في مجال الاقتصاد نجد الصحافة الشاملة التي تخصص غالباً أقسام ثابتة حول الأخبار الاقتصادية⁽⁹⁾.

إن التحكم في المعلومة الاقتصادية يعتبر مصدر المنافسة للمؤسسات، وإنتاج المعلومة الاقتصادية بطريقة متوافقة وإستراتيجية، ومفيدة للشخصيات الاقتصادية

المحلية والقليمية تساعدهم في اتخاذ القرارات وتوجيه إستراتيجية التنمية، وفعالية إدارة المعلومة الاقتصادية تتمثل عبر المنظمة (الجمع، الإنتاج والنشر) فكل المعلومات يجب أن تكون على دراية بالاقتصاد من أجل أن تسوق العمل لصالح تنمية المنافسة والجاذبية، وهذا التحكم في المعلومة (ملاحظة، تحليل تشخيص، دراسة...) تكون في خدمة المؤسسات، والجمعيات المحلية وكل الشركاء الاقتصاديين⁽¹⁰⁾، المعلومة الاقتصادية يمكن أن تشكل خدمات لوجيستية لدعم صناعات السياسة الاقتصادية، وتساعد في قيادة الاقتصاد الوطني والكشف عن إشكالية التخطيط في الاقتصاد المركزي واقتصاد السوق، وبالنسبة للعلاقة القائمة بين المعلومة الاقتصادية وعملية صنع القرار يجب أن تكون علاقة ثنائية أحادية المعنى⁽¹¹⁾.

كتب الصحفي فيليب بورنج (Philip Bowring) في صحيفة the international Herald tribune حول «العجز في المعلومات والأضرار الناجمة عن تلقي معلومات خاطئة، حيث عرض بورنج تقرير البنك الدولي الصادر في ماي عام 1977، والذي وصف حالة الشركات في اندونيسيا التي بلغ إجمالي اقتراضها إلى ضعف ما كان متوقعا، ومن ناحية أخرى لم تعكس الأرقام الرسمية في سائر أنحاء المنطقة المستويات العالية للقروض الخارجية، ولم تكن بيانات البنك المركزي أحسن حالا، ولاشك أن وجود هذه الفجوة المعلوماتية هي مسؤولية مشتركة تضم الحكومة ودوائر الأعمال والقطاع المالي بوصفها جهات رئيسية مسؤولة عن تقديم المعلومات، ولم تعف بالطبع وسائل الإعلام عن المسؤولية أو تتجاهل طريقة معالجة الصحفيين للأنباء الاقتصادية⁽¹²⁾، وما يمكن قوله «أنه من الصعب للصحفي الذي يتردد لأوساط رجال الأعمال أن يكون بمعزل عن الإغواء، فالوصول إلى المعلومة في الصحافة الاقتصادية يطرح غالبا مشكل حقيقي. فيجب على المؤسسات العمومية إعطاء بعض الوثائق للصحافة، ولكن جزء مهم من نشاط المؤسسة يبقى سري»⁽¹³⁾.

الأهمية الكبرى لمصادر الصحافة الاقتصادية :

لكي تستطيع المؤسسات الإعلامية أن تقوم بواجبها على أفضل وجه، وأن تكون فعالة لا بد من مصادر للمعلومات، والمصدر كما يراه (وستلي) و (ماكلين) هو (الشخص، مؤسسة، حزب سياسي، مرشح) يسعى من خلال المؤسسة الإعلامية لإيصال رسالة إلى

الجمهور المستهدف⁽¹⁴⁾.

يحتاج الصحفي إلى مصادر متخصصة و متنوعة لأي قصة إخبارية تجارية يقوم بإعدادها، و في معظم الحالات يتعين على الصحفيين البدء من الأعلى، و محاولة إجراء مقابلات مع صناع القرار الرئيسيين، فعند الكتابة عن شركة ما مثلا يحاول الصحفي مقابلة مديرها العام أو رئيس مجلس إدارتها، فغالبا ما تعين الشركات ممثلين صحفيين لها للتعامل مع وسائل الإعلام في مسعى منها لثني الصحفيين عن المضي في تحقيقاتهم أبعد من ذلك، لكن الأشخاص في قمة إدارة الشركة هم أفضل من يصف إستراتيجيتها وغالبا ما يعتبرون الوحيدين القادرين على الإفصاح عن المعلومات الهامة، ومن مصادر المعلومات القيمة في المؤسسة كبير محاسبيها ومديرها المالي، وكاتب حساباتها الأول لأنهم غالبا ما يكون قادرين على شرح الميزانيات الملتبسة وغيرها من البيانات المالية للشركة، ويجب على الصحفيين التجاريين بذل كل جهد ممكن لمعرفة ومقابلة قادة الأعمال التجارية في المنطقة، والسعي لمصادقة من يتعرفون عليه أثناء إعداد القصة الإخبارية، إذ يمكن لهذه المصادر توفير الأرضية ووضع قصص وتقييمات إخبارية جديدة عن الاتجاهات التجارية والاقتصادية⁽¹⁵⁾.

يمكن أن نميز عدة أنواع من مصادر المعلومة الاقتصادية:

1. حسب طبيعة المصادر

مصادر الدولة

يتمثل في جل المؤسسات العمومية مثل (رئاسة الجمهورية، المصادر الحكومية : مختلف الوزارات)، (المصادر البرلمانية: المجلس الوطني)، (المصادر القضائية: المحكمة العليا، المجلس الدستوري) والمصادر الإدارية.

مصادر من غير الدولة

وهي معتبرة مثل المؤسسات والمنظمات العالمية مثل (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة للتطور...) العاملين الاقتصاديين الخواص وجمعياتهم المختلفة، منظمات المجتمع المدني، مكاتب الدراسة، مدارس، معاهد وكليات الاقتصاد، الاقتصاديين وغيرهم.

2. حسب القناة

المصادر المكتوبة: المقدمة كتابيا وهي عبارة عن الدراسات، الصحف، المجالات العلمية، التقارير، بيان، إعلام القرارات الإدارية، الحالة المالية، الميزانية المذكرات... الخ، مثل تقارير لجنة التحقيق البرلمانية حول مختلف الملفات الاقتصادية (السيارات المستعملة ، تسيير الموانئ...) تتضمن معلومات قيمة بالنسبة للصحافيين.

المصادر الشفهية: يتم الحصول عليها شفها مثل المقابلات، استماع أو متابعة حصة سمعية بصرية (مناقشات، شهادات...) مثلا متابعة مقابلة منحت لأحد القنوات التلفزيونية من طرف وزير المالية - شخصية من الصعب الالتقاء بها من أجل مقابلات- حول حالة الاقتصاد يمكن أن تقدم للصحفي كثير من المعلومات حول الاقتصاد الوطني، والتي لا يمكن الحصول عليها خلال شهر من العمل.

المصادر افتراضية: مقدمة من طرف المواقع الالكترونية ويوجد العديد منها كرسد من اجل أسئلة اقتصادية، أو التي تقدم معلومات اقتصادية بالصدفة.

3. حسب محتوى المعلومات

المصادر التي تقدم معطيات حول الاقتصاد الكلي وتتمثل المؤشرات الرئيسية في الناتج الداخلي الخام، الناتج الوطني الخام، معدل النمو...الخ

المصادر التي تقدم المعطيات حول السوق المالية والحالة النقدية: ترتيب قطاع البنوك، هيكل التمويل الأصغر، دورات للعملات، معدل الفائدة...الخ

المصادر التي تقدم المعطيات من جهة حول النشاط الاقتصادي اليومي حسب وجهة نظر الإنتاج، التوزيع واستهلاك الممتلكات والخدمات، ومن جهة أخرى حول تفاعل مختلف الفاعلين في الحقل الاقتصادي⁽¹⁶⁾.

تلعب المعلومات دورا مهما في الصحافة الاقتصادية فعن طريقها يتم إعلام العام والخاص حول مختلف النشاطات والتحول الاقتصادية، فالمعلومة الاقتصادية لا تتوقف فقط على رجال المال والأعمال، بل هي تعني كل الطبقات الاجتماعية فالاقتصاد هو العمود الفقري في كل الدول بالإضافة إلى أنه من بين القوى الناعمة التي تتحكم فيها الدول المتقدمة والدول التي في طريقها نحو التقدم، ويبقى على الصحفي الاعتماد

على المصادر المتخصصة في المجال الاقتصادي والمالي لإضفاء على تلك المعلومات المصدقية والفعالية و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ونشر وعي اقتصادي وثقافة اقتصادية في مضامين الصحافة الاقتصادية المتخصصة.

الهوامش

1. جاسم محمد جرجيس : مقدمة في علم المكتبات و المعلومات ، مركز الإسكندرية للوسائط الثقافية و المكتبات، مصر، 1998، ص 265.
2. ماري فريني، أنيا شيفرين و (آخرون): الصحافة التجارية و الاقتصادية ، ترجمة صلاح أبو النجا، المركز الدولي للصحافيين، واشنطن، 2008، ص7.
3. محمد عرفة: مصادر المعلومات الاقتصادية في سوق المال السعودي و أهمية حمايتها، جريدة الاقتصادية، العدد 5296، 11 أبريل 2008، ص12.
4. Zohra Gharbi: l'information économique et son intérêt, acte de séminaire information économique, université de Tunis 1, institut de presse et de science de l'information, 1993, p10.
5. Jean Bénard :comptabilité et modèle de politique économique, paris, 1972, p 30.(6):Zohra Gharbi, op.cit, pp (10-11).
6. راضي رشيد حسن: اتجاهات طلبة الإعلام نحو تدريس مادة المعلوماتية، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد 56، العراق، 2009 ، ص ص (384 – 385).
7. المركز اللبناني لتعزيز المواطنة : دور الإعلام في الشفافية و في الوصول إلى المعلومات ، لبنان، ديسمبر 2012.
8. Zohra Gharbi, op.cit, pp (11-12-13-14).
9. Christian Aubart : schéma sectoriel : information et intelligence économique, CCI aquitaine, pp (3-4).
10. Ahmed Souames : système national d'information économique le rôle de l'information économique dans le processus décisionnel, professeur en science

économique, université d'Alger, pp (1-2-19).

11. مليندا كينتوس دي جيساس: الصحافة وقصة الاقتصاد www.cipe-arabia.org

12. Pierre Sormany : le métier de journaliste, les éditions se Boréal, Québec –Canada- 2000, p376.

13. فهمي نجوه عبد السلام: التفاعلية في المواقع الإخبارية العربية على شبكة الانترنت المجلة المصرية لبحوث الرأي، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2001، بدون صفحة.
ماري فريني، أنيا شيفرين و (آخرون)، م. س.ذ، ص8.

14. Friedrich Ebert Stiftung : mémoire pour la production de presse sur le commerce multilatéral, réseau des journalistes économique du Bénin, 2006, pp (23-24-25).